

## سياسات غير مفهومة (بيان إلى الرأي العام)

## كفاية طوارئ، كفى صمتا

قبل أيام، أيدت الغالبية الحكومية الكاسحة في مجلس الشعب المصري قراراً رئاسياً يقضي بمدّ حال الطوارئ سنتين أخريين، على أن يقتصر تطبيقها على حالات مواجهة أخطار الإرهاب وتمويله وجلب وتصدير المواد المخدرة والاتجار فيها". وقد واجه هذا القرار حركة احتجاج قوية، أعلنت معارضتها لذلك التمديد في مجلس الشعب وفي الشارع، واعتبرت أن ادعاءات الحكومة في تحديد مدة تطبيق القانون بسنتين وحصر مجاله بالإرهاب والمخدرات ليست أكثر من "مجرد عملية تجميل لا تغير شيئاً ولا تخفف ثقل قيود الطوارئ على الحريات العامة وتسميمها للبيئة السياسية في البلاد"

وعلى الرغم من وصف ملاحظين حقوقيين لموقف الحكومة المصرية بأنه "محاولة مكشوفة لذر الرماد في العيون، والالتفاف على اجماع كل القوى الحية في المجتمع حول مطلب الالغاء الفوري للطوارئ". لكنهم أقرّوا بأن اهتمام المسؤولين المصريين بتبرير تجديد العمل بالطوارئ هذه المرة "مؤشر لشعورهم بتنامي الضغوط" عليهم.

حدث هذا في مصر، ونقلت الضجة المرافقة له القنوات الفضائية، فشاهدنا وشاهد العالم صور الحراك المجتمعي والصراع السياسي المصري حول ذلك. إذ شارك في حركة الاحتجاج تلك ١٠١ نائباً، وصحف وأقلام عديدة، إلى جانب اعتصامات جماهيرية عنيفة رفعت لافتات التنديد بقرار تمديد حالة الطوارئ، وطالبت بالتغيير الديمقراطي والإصلاح على كافة المستويات. وقد اشتبك رجال الشرطة مع المعتصمين ومنعهم من تجاوز الحواجز حول مجلس الشعب. لكن لم يجر اعتقال أحد منهم، ولم يجر اتهامهم بضعاف الشعور القومي أو غيرها من التهم المماثلة على جري العادة في أكثر من بلد عربي!

بالمقابل، هناك صمت مطبق حول حالة الطوارئ المطبقة في سوريا، وهي مستمرة في بلادنا منذ سبعة وأربعين عاماً بدون انقطاع ولا تحديد، ولم يجر عليها أو على قانونها أي تعديل .

بالطبع ليس جديدا القول بأنه ليس هناك أي نائب مؤهل ل طرح رأي بخصوصها، ولإصحافها يمكن أن تناقشها.

أما الاعتصام في ذكرى إعلانها أو بشأنها فقد أصبح شديد الاستبعاد، بعد أن قمع آخر محاولاته المحدودة قبل سنوات، وضربت ميليشيات الحزب القائد المعتصمين بعصي الأعلام الوطنية وتحت إشراف رجال الشرطة، كما اعتقل بعض ناشطي اعتصام آخر وحوكموا بالتهم الشائعة.

هي إذن: طوارئ بالمفرق وطوارئ بالجملة، لكنها طوارئ تجثم على صدور المواطنين في النهاية. ولم يعد مهما السؤال متى وكيف بشأنها، بل نظن أن المهم هو التساؤل لماذا تستمر؟

هنا، قد يكون مفيداً الاستشهاد بالمقطع التالي من مقالة للكاتب المصري علاء الأسواني (السير ١١/٥/٢٠١٠): "لا زال بعض الناس الطيبين يتصورون أنه لو اجتهد كل مصري في عمله فإن مصر ستقدم بدون الحاجة إلى تغيير ديموقراطي. هذا التصور حسن النية لكنه مفرط في السذاجة لأنه يفترض أن الاستبداد يقتصر تأثيره على البرلمان والحكومة. والحق أن الاستبداد، مثل مرض السرطان، يبدأ في السلطة السياسية ثم ينتشر بسرعة في كل أجهزة الدولة فيصيبها بالعطب والعجز.. الاستبداد يؤدي حتماً إلى فساد الدولة وهذا الفساد سرعان ما يؤدي إلى نشوء عصابات جهنمية داخل النظام، تكون ثروات طائلة من الفساد وهي مستعدة للقتال بضرارة وتحطيم أي شخص أو فكرة أو مشروع للحفاظ على مكاسبها (يبتدع الاستبداد هناك، بـ"مكافحة الإرهاب وجرائم المخدرات" لإدامة حالة الطوارئ؛ يبتدع الاستبداد هنا "بالمخاطر الخارجية" لإدامة الحالة نفسها. وفي الحالتين، يبقى الهدف الوحيد لفرض قوانين الاستثناء على حياة المواطنين، هو حماية الاستبداد والفساد واحتكار السلطة.

هيئة تحرير النداء

٢٠١٠/٥/١٥

ما بات يميز سورية في العقود الأخيرة ، أن كل شيء فيها أضحي استثنائياً . القوانين والقرارات والمحاكم استثنائية . السياسات والاقتصاد والتعليم يطاله الاستثناء . وحيث تتطلب الأحوال الهدوء ، يحولها الاستثناء ساحة للتوترات والمشاكل . وبمقدار ما يكثر الحديث عن تعزيز الوحدة الوطنية ، يقوم الاستثناء - الذي هو حصيلة انجدال الاستبداد مع العقل الأمني - بتفتيت ما تبقى لنا في هذا الوطن من تلك الوحدة.

ولعل آخر ما تفتقت عنه هذه التوليفة ، بعد كم من الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي اتخذتها السلطة السورية بحق مواطنيها الأكراد ، القرار الصادر عن مديرية زراعة الحسكة رقم ٢٧٠٣ تاريخ ١٧ / ٣ / ٢٠١٠ ، القاضي بكف يد مئات الفلاحين الأكراد في عشرات القرى بمنطقتي المالكية والقامشلي عن أراضيهم التي يزرعونها منذ تطبيق قانون الإصلاح الزراعي بموجب عقود إيجار أو إيجار المثل بدعوى عدم حصولهم على الترخيص وفقاً للقانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته . ولا يفوتن أحداً أن القانون المذكور كان الأساس للمرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ ، وهو المرسوم الذي منع البيع والشراء والبناء والاستثمار في المناطق الحدودية بعمق ٢٥ كم بدافع الهاجس الأمني ، علماً بأن تلك المناطق يقطنها مواطنون سوريون منذ مئات السنين، ولم يكونوا أغراباً أو عابرين ، مما أحدث شللاً اقتصادياً في محافظة الحسكة على وجه الخصوص ، وحرّم المواطنين بالنتيجة من آلاف فرص العمل.

لا شك أن قرار مديرية زراعة الحسكة أثار وسوف يثير البلبلة لدى أهالي المحافظة ، خاصة الفلاحين المشمولين بهذا القرار، لأنه سوف يحرمهم من مصادر رزقهم ، ويضر بمصالحهم ، في وقت من المفترض أن تكون فيه سورية بغنى عن هذه المشاكل، فما بالكم باختلاقها . خاصة وأن هذا الإجراء غير المبرر، يستهدف الفلاحين الأكراد ، ويوقع الظلم على مواطنين دون سواهم ، ويضر بفكرة المواطنة أساس الوحدة الوطنية التي يعبث فيها النظام.

هل المقصود بهذه الإجراءات الظالمة ، دفع سكان المناطق الحدودية للهجرة عن أراضيهم التي ولدوا وعاشوا فيها ومنها ؟ وهل من طاقة للمدن السورية الكبرى أن تتحمل المزيد من المهاجرين وطالبي فرص العمل والحياة ، بعد أن قطعت سبل عيشهم ، وسيطر عليهم اليأس ، وضعف إحساسهم بالأمان ؟ ! إن الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، إذ تدين كافة القرارات الاستثنائية والتمييزية بحق المواطنين الأكراد في سورية وأخرها هذا القرار ، فإنها تدعو الشعب السوري وكافة القوى الوطنية الديمقراطية في سورية للتضامن مع هؤلاء الفلاحين المتضررين منها ، وتمكينهم من التمسك بأراضيهم ومصدر رزقهم . وتدعو أصحاب القرار للترجع عنه وعن جميع القرارات الاستثنائية المماثلة ، ورفع المظالم عن كاهل كل من تضرر منها .

لأن من يريد الاستقرار والوحدة الوطنية عليه أن يضمن مقوماتها ، وعنوانها الأساس إشاعة العدل وضمن المساواة بين المواطنين ، وتأمين مصالح الناس عوضاً عن الإضرار بها .

عاشت سورية حرة وديمقراطية.

دمشق في ٥ / ٥ / ٢٠١٠

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

الأمانة العامة